الجريمة المعلوماتية
قراءة سوسيولوجية للنظريات الاجتماعية الحديثة المُفسّرة لها

الباحثة

نـهى فريد بكري

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــجامعة الملك عبدالعزيز

مُستخلص الدّراسة:

حاولت الدراسة الحالية تفسير الجريمة المعلوماتية سوسيولوجيًا؛ من خلالِ الوقوف على خصائصها وأنواعها وعناصرها، إضافةً إلى محاولةِ فهم العلاقة بين الفضاءات الافتراضية والاجتماعية الواقعية، إلى جانبِ مناقشة النظريات الاجتماعية الحديثة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومراجعة النظريات الاجتماعية، ومنها: نظرية الأنشطة الروتينية لماركوس فيلسون ولورانس كوهين، ونظرية المجال العام ليورغن هابرماس، ونظرية الحقل لبيير بورديو، ومن ثَـمَّ تطبيقهم على السياق الافتراضي، للوصول لتفسير كيفية حدوث الجريمة المعلوماتية في السياق الاجتماعي الواقعي.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المعلوماتية، الفضاء الافتراضي، المجال العام، الحقل.

المقدمة:

ما زال استخدام شبكة المعلومات العالمية الإنترنت آخذاً في الانتشار، بوصفها وسيلةً للاتصال الدولي في مختلف مجالات الحياة؛ من أجل تحقيق ما تصبو إليه البشرية من اختصار الوقت، والمسافة، وتوفير الجهد البدني والذهني، لذا انطوت تلك الشبكة اليوم على معلومات هائلة لا متناهية في شتى ميادين الحياة الاجتماعية والعلمية والعملية، وأصبح العالم أشبه بالقرية الكونية كما أسماها مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan ١٩٦٢[1].

ومع تطورِ الويب Web ودخوله الجيل الثاني أو ما يُعرف بويب ٢.٠، ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت عوالم افتراضية ووسائل اتصال رئيسة، واستقطبت أعدادًا كبيرةً من البشر ومن جميع الأعمار والتوجهات والثقافات، وأطّرت تلك الشبكات التفاعلية لشكلٍ من العلاقات الاجتماعية "الافتراضية" أكثر عمقاً بين المستخدمين (عابد، ٢٠١٢)، مما سمح للتقنيات الرقمية باختراق الحياة اليومية للأفراد؛ من خلال شاشاتهم الشخصية الصغيرة في هواتفهم الذكية،

[1] مفكر كندي، صاحب نظرية الحتمية التكنولوجية التي تركز على دور وسائل الإعلام وطبيعة تأثيرها على مختلف المجتمعات.

وأجهزتهم اللوحية، وهو ما نقلهم من القرية الكونية إلى ما يسمى بـ "الفضاء الرقمي Cyberspace " الذي يمثل "بيئة تفاعلية حديثة، تشمل عناصر مادية وغير مادية، مكونةٌ من مجموعة من الأجهزة الرقمية، وأنظمة الشبكات والبرمجيات، والمستخدمين سواء مشغلين أو مستخدمين" (زروقة، ٢٠١٩).

وفي السياق ذاته، أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تضطلع بأدوارٍ هامةٍ في تربية النشء، وإكسابهم العادات والسلوكيات، وأداة مهمة من أدوات التغيير الاجتماعي، فشاركَ الشباب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية والفنية، وتفاعلوا مع غيرهم من الناس، واكتسبوا ممارساتٍ جديدةٍ تؤثر على سلوكهم الإنساني وشبكة علاقاتهم الاجتماعية، وطرق تفكيرهم في التعامل مع متغيرات ومستجدات الحياة، وذلك من شأنه أن يعزز القيم الفردية بدلاً من القيم الجماعية المشتركة، الذي يعول عليها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي.

ولا شك أن الاندماج بين الفضاءين الرقمي والواقعي خلق العديدَ من المزايا وفتحَ آفاقاً جديدة، وفرصاً متزايدةً لتحسين أحوال الشعوب حول العالم، لكن في الوقت ذاته لا يمكن إنكار الجوانب السلبية لهذا الاندماج التي من أهمها: تهديدها الأمن الوطني؛ وذلك من خلال تهديد الوحدة الوطنية، وزعزعة مفاهيم المواطنة، وإشاعة التعصب والعنصرية بشكل كبير، وهي أخطار تُحدّق بلا شك بالشباب الذين يشكلون الرأسمال الاجتماعي لأي دولة، مما يجعلهم مستهدفين من قبل أعدائها.

أما رأس هرم السلبيات، فتحتله الجرائم المعلوماتية التي قد تنضوي على جميع المخاطر - السالف ذكرها - وذلك لما لها من طبيعةٍ خاصةٍ ومختلفةٍ عن باقي الجرائم التي عرفتها البشرية، ولما يترتبُ عليها من خسائر بشرية ومادية، حيث تؤكد الدراسات أن الهجمات الإلكترونية تبلغ ٢,٢٤٤ هجومًا يوميًا، أي ما يعادل أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ هجوم سنويًا (كتفي وبوخيط، ٢٠٢١) كما جاء أيضاً في موقع Go-Globe بأن عدد ضحايا الجرائم المعلوماتية يصل إلى ٥٥٦ مليون ضحية سنويا، وأكثر من ١.٥ مليون ضحية يوميًا، أما في المملكة العربية السعودية، فبلغت عدد الجرائم المعلوماتية ١٢٩٤١ خلال عام ١٤٤١هـ، حسب تقرير وزارة الداخلية.

وعليه فكل ذلك يجعل الحاجة ماسةً لمحاولة تفسير هذا السلوك الإجرامي من خلال النظريات الاجتماعية الحديثة التي تُركز على عناصر الجريمة وفضاءاتها، لذا تأتي هذه الدراسة لفهم الجريمة

المعلوماتية وخصائصها وأنواعها وعناصرها، ومن ثَمَّ محاولة تفسيرها من خلال النظريات الاجتماعية سوسيولوجيًا، حيث يُمكن صياغة أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الجريمة المعلوماتية وخصائصها وأنواعها.
- التعرف على المجرم المعلوماتي والضحية المعلوماتية بوصفهما عناصر الجريمة الأساسية.
- محاولة تفسير الجريمة المعلوماتية سوسيولوجيًا من خلال النظريات الاجتماعية الحديثة.

٢. النموذج المفاهيمي:

اشتملت الدراسة على نموذجٍ مفاهيمي لكل نظرية، مُضمنةً في المتن وهي كما يلي:

- نموذج نظرية الأنشطة الروتينية لماركوس فيلسون ولورانس كوهين Cohen & Felson.
- نموذج نظرية المجال العام ليورغن هابرماس.
- نموذج نظرية لبيير بورديو.

٣. المنهجية:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال الوقوف على أسبابها وتحليلها، كما اعتمدت الدراسة على النظريات المفسرة لسلوك الجريمة المعلوماتية من الناحية السوسيولوجية.

٤. نتائج البحث:

أولاً: تعريف الجريمة المعلوماتية:

تتعدد المصطلحات الدالة على مفهوم الجريمة المعلوماتية، فيُطلق عليها مصطلح جرائم الإنترنت Internet Crimes ومصطلح الجريمة الإلكترونية Electronic crimes، إلا أن المصطلح الأكثر شيوعًا ضمن الدراسات الحديثة هو مصطلح الجريمة السيبرانية، الذي سيتم تعريبه في هذه الدراسة إلى مصطلح الجريمة المعلوماتية بناءً على تعريف نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي الذي عَرفها في مادته الأولى بأنها: "كل فعل يرتكب متضمناً الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام".

أما التعريفات التي ركزت على الجوانب الاجتماعية، فمنها تعريف (سعدات، ٢٠١٥) حيث عَرَّف الجريمة المعلوماتية بأنها: "استخدام الأجهزة التقنية الحديثة مثل: الحاسوب أو الهاتف النقال أو أحد ملحقاتها أو برامجها في تنفيذ أفعال ذات أهداف تحمل مبادئ وأفكار تتعارض مع التوجهات الأعراف الأخلاقية السائدة في المجتمع"، بينما عَرّفها (الخنين، ٢٠٠٨) بأنها: "نوع من الجرائم يكون مُرتكبها مُلمًا بتقنياتِ وأنظمةِ الحاسوب والهواتف النقالة ويستخدم ما لديه من معرفة في تنفيذها؛ بهدفِ تحقيقِ أغراضٍ مشبوهةٍ وأمورٍ غيرَ أخلاقيةٍ لا يرتضيها المجتمع لمنافاتها للأخلاق العامة".

ثانياً: خصائص الجريمة المعلوماتية وأنواعها:

تتميز الجرائم المعلوماتية في مضمونها وتنفيذها ومحو آثارها عن الأفعال الخاصة بالجريمة التقليدية، بدايةً من كونها جريمةً **عابرة للحدود،** فهي تعبر الزمان والمكان وتتجاوزهما مستغلةً في ذلك إمكانات التقنيات الرقمية، وتتميز أيضاً بأنها **جرائم ناعمة، فهي** لا تتطلب أكثر من لمسة للوحة المفاتيح على الحاسب الآلي، فيتم التلاعب بالبيانات والمعلومات من خلال نقلها أو حذفها، دون الحاجة للعنف، ومن المميزات الهامة **صعوبة إثباتها؛** فهي غالباً لا تُخلف أثرًا بعد ارتكابها، فهي جريمة مخفية بشكل أو بآخر، كما أنها **سريعة التنفيذ،** لذا فإنَّ كل هذه الخصائص تزيد من إغوائها وجاذبيتها، فتجعلها جرائم سهلة ومُربحة في نفس الوقت، كما تحمل للبعض جوانب من التسلية والإثارة والمتعة.

أما عن **أنواعها،** فالواقع أن الجريمة المعلوماتية قد اختلفت معايير تصنيفاتها، إلا أنّ الاتجاه العالمي الجديد خاصةً ما ورد بالاتفاقية الأوروبية لعام ٢٠٠١م لجرائم الحاسوب والإنترنت، قسّم الجرائم المعلوماتية إلى:

١. جرائم تستهدف عناصر المعطيات والنظم.
٢. جرائم مرتبطة بالحاسوب والتزوير والاحتيال.
٣. جرائم مرتبطة بالمحتوى ومنها: التجاوزات الأخلاقية والأفعال الإباحية.
٤. جرائم مرتبطة بحقوق المؤلف (الهديف وشنيب، ٢٠٢٢).

وفي تصنيف آخر، قُسمت الجرائم المعلوماتية إلى ثلاثة أقسام تتمثل في: جرائم الحاسب الاقتصادية، وجرائم تنطوي على الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، وجرائم تهدد المصالح القومية أو السلامة الشخصية للأفراد (حسن، ٢٠٢٢) ويُصنّف النوع الأخير ضمن الأخطر؛ حيث تَستخدم المجموعات الإرهابية الوسائل المتقدمة لبث الأخبار المغلوطة، وتوظيف الشباب وصغار السن واستغلالهم لجمع الأموال لتمويل برامجهم أو التغرير بهم وتسميم أفكارهم.

ثالثاً: عناصر الجريمة المعلوماتية

أ. المجرم المعلوماتي:

يجمع المجرم المعلوماتي بين الكفاءة التقنية والدراية بالتخصصات المتصلة بالأنظمة الإلكترونية والمعلوماتية، وبين التمتع بقدرٍ عالٍ من الذكاء، حيث يُطلق عادةً على الإجرام المعلوماتي، إجرام الأذكياء، مقارنةً بالإجرام التقليدي الذي يجنح إلى استخدام القوة البدنية والعنف.

كما تُجمع معظم الدراسات على أن المجرم المعلوماتي يكون عادةً "شخص يتميز بالمهارة؛ حيث يتطلب تنفيذ الجريمة المعلوماتية قدرًا من المهارة التي يتمتع بها الفاعل، وقد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال، أو عن طريق الخبرة المكتسبة في المجال التكنولوجي، أو بمجرد التفاعل الاجتماعي مع الآخرين" (فتح الله، ٢٠١٨)[٢].

وعليه تُشير الدراسات أيضاً إلى أن المجرم المعلوماتي يقترف هذا النوع من الجرائم في الغالب بدافعِ المتعةِ أو لمجرد استعراض قدراته وإظهار تفوقه في مجال الحاسب الآلي والإنترنت ومجال النظم والمعلومات، كما تُشير دراساتٍ أخرى إلى أن قراصنة المعلومات

[٢] لا يجب الأخذ بمعيار المهارة كمسلّمة؛ فقد أثبت أنجحُ مجرمي الجرائم المعلوماتية أنهم لم يتلقوا المهارة اللازمة لارتكاب هذا النوع من الإجرام.

غالبًا ما يكونوا أشخاصًا على مستوى ثقافي وعلمي عالٍ، وعباقرةٍ في المجال التقني، ويرغبون في المساعدة لجهاتهم أكثر من كونهم يتسببون في إلحاق الضرر بالآخرين.

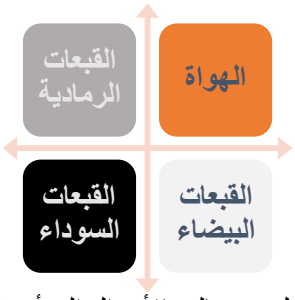

ولكن ما لبث الأمر أن تحولَ في غالبِ الأحوال إلى أغراضٍ إجراميةٍ خطيرة، فاندفع

هؤلاء المجرمون إلى أساليب إلكترونية خطيرة؛ بهدف الاستيلاء على الأموال أو التجسس أو الاستيلاء على البيانات والمعلومات الهامة والسرية سواءً أكانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، عسكرية أو تكنولوجية.

جدير بالذكر، إن مجرمي الجرائم المعلوماتية تمَّ تقسيمهم إلى عدة طوائف؛ حسب اختلاف تخصصات الدراسات أو أغراضها والهدف منها، إلا أن هذه الدراسة ستكتفي بالأقسام الأكثر انتشاراً، وهي كالتالي:

١. **الهواة:** يمتلك أصحابها مهارة بسيطة أو معدومة، وغالبًا يستخدمون تعليمات الإنترنت لشن الهجمات.	٢. **قراصنة القبعات السوداء:** يستغلوا أي ثغرة أمنية لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية غير مشروعة.
٣. **قراصنة القبعات البيضاء:** يقوموا باقتحام أنظمة الحاسب أو الشبكات لكشف نقاط الضعف فيها لتحسينها.	٤. **قراصنة القبعات الرمادية:** يقعوا بين أصحاب القبعات البيضاء والسوداء حيث يجدون الثغرات ويبلغوا مالكي النظام.

ب. **الضحية المعلوماتية:**

يُعرف ضحية الجريمة المعلوماتية بأنه: "كل شخص أصابهُ ضررٌ مادي أو معنوي؛ نتيجةَ الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلومات" (نعيم، ٢٠١٣)، ويُعرف أيضاً بأنه: "كل شخص وفرد تعرضَ لسلوك أو انتهاك إجرامي أثناء استخدامه للإنترنت، سواءَ وقع هذا الانتهاك من قِبل فرد أو جماعة أو منظمة، ونتج عنه ضرر بدني أو نفسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو حرمانهم من الحقوق التي كَفلتها له التشريعات والقوانين[٣]، لذلك فإن هذه الضحية أو المجني عليه قد يكون سببًا في ارتكاب السلوك الإجرامي ضده، إما لجهله بالجريمة وطرق ارتكابها أو لعدم اتخاذه للاحتياط من خلال تدابير الحماية الأمنية اللازمة لمنظومته المعلوماتية، أو حتى بسبب عدم القيام أو التخاذل في واجب الرقابة والتوجيه لأطفاله، حيث يستخدم الشبكة وباقي الأجهزة المتصل بها (عبدالرؤوف، ٢٠٢٢)، أما عن أنواع ضحايا الجرائم المعلوماتية فيمكن تقسيمها إلى:

- **الضحية المتهور:** يشير التهور في هذا السياق إلى سلوكِ الأفرادِ الذين لا يُقيّمون عواقب أفعالهم بشكل صحيح، مما قد يوقعهم في براثن الجريمة، وبالتالي يُعد سلوكهم متهورًا، وهؤلاء الضحايا هم الأفراد الذين يمنحون ثقةً لا مبرر لها عند التعامل مع الغرباء أو إقامة علاقات معهم، كما يندفعون إلى تجربة مواقع وبرامج والدخول إليها بهدف استكشافها عبر فتح الروابط، بالرغم من التحذيرات.
- **الضحية السهل:** يشير هذا النوع من الضحايا إلى الأفرادِ الذين يُسهلون عمل المجرمين؛ فهم تماماً كمن يدخل إلى عالم أو بيئة ثقافية أو اجتماعية جديدة عليه، وبالتالي يجهل المخاطر التي تُحيط به، مما يجعل عملية الإيقاع به أسهل؛ فالعديد من مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي يغامرون بدخولهم لبيئات جديدة عليهم، ومن ثم يبدؤون بالاختلاط مع ثقافاتٍ ومجتمعاتٍ مختلفة عنهم، مع جهلهم بالمخاطر التي قد تواجههم في هذا المحيط، مما يجعلهم فريسةً سهلةً للمجرمين المُتربصين في تلك البيئة، خاصةً عندما تقوم الضحية بدخول المواقع المحظورة أو الخطيرة، أو تتعامل مع جماعات أو منظمات محظورة يعاقب القانون على التعامل معها، كل ذلك يجعل تلك الضحية معرضةً أكثر من غيرها للوقوع كضحيةٍ للجريمة.

---

[3] انظر: بندر عبد العزيز الراشد (٢٠١٩)، الانعكاسات الاجتماعية للانتهاكات الناتجة عن سوءِ استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الضحايا.

- **الضحية المولع بالكسب:** ينتمي هذا النوع من الضحايا إلى جميعِ الطبقات الاجتماعية، فهناك من يسعى إلى تأمين المُتطلبات الأساسية، والبعض يسعى إلى الحصول على الكماليات، وآخرون يسعون إلى مضاعفة الأرصدة والثروات، وبالتالي لا توجد علاقة بين الحالة الاقتصادية للضحية في مثل هذه الحالات؛ فالجميع يحاول الاستفادة من الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق الكسب السريع، لذا نجدهم يقومون بالمغامرة والتنازل عن كثيرٍ من خصوصياتهم ومعلوماتهم الشخصية، لأشخاص أو جهات غير موثوقة؛ عن طريق التعرض للإغراء من أجل الكسب المادي من خلال المسابقات والجوائز الوهمية، أو التجارة المضللة أو الوهمية لاصطياد الضحايا الذين يبحثون عن مثل هذه الفرص لكنهم يتفاجَؤون في النهاية بأنه تمَّ الاستيلاء على أموالهم والتحايل عليهم.[٤]

رابعًا: النظريات المفسرة:

أ. **نظرية الأنشطة الروتينية لماركوس** فيلسون ولورانس كوهين **Felson & Cohen:**

تَستند نظرية النشاط الروتيني إلى نظرية الاختيار العقلاني لـ Cornish & Clark,1987، التي تنص على أن الناس يختارون سلوكهم بحرية، ويتم تحفيزهم من خلال السعي وراء المتعة، كما يقوم الأفراد بتقييم اختيارهم انطلاقًا من فكرة العقلانية، أي عمليات اتخاذ القرار وصنعه من أجل تلبية الحاجات، بمعنى آخر التكلفة مقابل الفائدة المتوقعة، وتفسر نظرية الاختيار العقلاني سبب اتخاذ الجناة قرارًا بانخراطهم في الجريمة؛ أنها من الممكن أن تكون مجزية وسهلة ومرضية وممتعة.

وانبثقت عن هذه النظرية، نظرية الأنشطة الروتينية أو النشاط الروتيني Routine Activity Theory (RAT) التي ظهرت على يد Felson & Cohen في أواخر السبعينيات، وتعد -أحيانًا- فرعًا من فروعها، فكلاهما تُركزان على الجريمة نفسها، وعلى العوامل الموقفية أكثر من تركيزهما على صفات المجرم وخصائصه النفسية والاجتماعية، وقد انطلقت نظرية النشاط الروتيني كمنهجٍ نظري رئيسي في علم الجريمة لتُشير إلى الأنماط

[4] انظر: بنجر عبد العزيز الراشد، مرجع سابق، ص٥١-٥٢.

المعممة للأنشطة الاجتماعية في المجتمع (أي الأنماط المكانية والزمانية في الأسرة والعمل والأنشطة الترفيهية)، وقد تم اقتراحها كتفسير اجتماعي لحدوث الجريمة، في ظلّ بعض الظروف المحددة، كما تم تطبيقها في الماضي على أنواع جرائم الاتصال المباشر وجرائم الملكية، أما في الوقت الحاضر، فهي قابلةٌ للتطبيق على أنواعٍ أخرى كثيرة من السلوكيات المنحرفة، بما في ذلك الجريمة المعلوماتية.

إن الفرضية الرئيسة لنظرية النشاط الروتيني تقوم على وجود ثلاثة عوامل تُحدد ما إذا كان من الممكن ارتكاب جريمة أم لا، وهي: وجود مجرم متحفز، هدف مناسب، غياب الرقابة الجيدة؛ أي أن الجريمة تَحدث عندما تتقاطع هذه العناصر الثلاثة في أي وقت، وتقترح النظرية أنه إذا كانت العناصر الثلاثة جميعها متوافرة في مكان ما فإنَّ فرص الجريمة تزداد والعكس صحيح، بالتالي يقصد فيلسون وكوهين Felson & Cohen بفكرة الأنشطة الروتينية أنه خلال أنشطة الحياة اليومية يضع الأفراد أنفسهم في مواقف تزيد أو تُقلل من خطر تعرضهم للإيذاء الجنائي، وتزيد الاحتمالية بناءً على ظرفية الجريمة من خلال الجمع بين الزمان والمكان كسببٍ حتمي لحدوثها.

وبتطبيق نظرية النشاط الروتيني في السياق الافتراضي يمكن القول إن مُستخدمي الإنترنت يمثلون الهدف المحتمل، للمجرمين الذين يجدون في أولئك المستخدمين فرصًا جديدةً لتحقيق أهدافهم على منصة جديدة تماما، وقد توصلت الأبحاث إلى أن مقدار الوقت الذي يقضيه الفرد متفاعلاً عبر الإنترنت وزيادة استخدام الخدمات المصرفية والتسوق الإلكتروني "On-line"، وغيرها من الممارسات المحفوفة بالمخاطر عبر الإنترنت، ونقص برامج الحماية من الفيروسات، مما يجعلهم أهدافًا سهلة للمجرمين.

وعلى هذا قام العالم كوهي Choi عام ٢٠٠٨ بتطبيق نظرية (LRAT) على الإيذاء الفردي من خلال جرائم الحاسوب - خاصةً جريمة القرصنة- فوجد أن أحد المبادئ الثلاثة المُتمثل في (غياب الرقابة) هو المساهم الأكبر في زيادة جرائم الحاسوب؛ وذلك لأن سهولة الوصول إلى الإنترنت، تعزز من إمكانيةِ وجودِ مجرمين متحمسين وأهدافٍ مناسبةٍ لا حدود لها، حيث تُقاس الرقابة من خلال مستويات مختلفة من تفعيل إجراءات الأمان عبر الإنترنت،

مثل: إعدادات الخصوصية على مواقع الشبكات الشخصية، وتثبيت برامج الحماية من الفيروسات، وجدار الحماية (شحاتة، ٢٠٢٣) كما يمكن في هذا السياق فهمَ نظرية النشاط الروتيني من خلال نموذج المفاهيم الآتي

جاني متحفز + هدف مُحتمل + رقابة جيدة = جريمة

شكل رقم ٣

نظرية المجال (الفضاء) العام ليورغن هابرماس Jürgen Habermas:

كان يورغن هابرماس Jürgen Habermas الفيلسوف الألماني وعالم الاجتماع أولَّ من صاغَ مفهوم المجال العام، ولعل أكثر بحوثه اكتمالاً في شأن المجال العام، هو مؤلفه عن التحول الهيكلي في المجال العام The structural transformation of the public sphere الذي صدر عام ١٩٨٩، وكتب في الأصل باللغة الألمانية عام ١٩٦٢ ثم قام توماس بورجر Thomas Burger بترجمته إلى الإنجليزية.

إلا أن هابرماس Habermas أشار إلى أن قيام المجال العام ذاته قد بدأ في القرن الثامن عشر؛ نتاجًا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت آنذاك في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلا أنه عُرف بأشكال وتسميات مختلفة فيما سبق هذه المرحلة، ارتبطت في العهد اليوناني بالمدينة اليونانية عندما بلغت قمة ازدهارها في التنظير والممارسة السياسية والإدارة والقانون والفلسفة، حيث كان الأفراد يمارسون حياتهم اليومية في الساحات العمومية التي تسمى بـ "ساحة السوق".

أما المجال العام كمفهوم فيعتقد هابرماس Habermas أنه يتكون في كل مناقشة يجتمع فيها الأفراد، فهو فضاء وُجد بواسطةِ البشر ولأجلهم، ودائمًا يكون فيه جدل، وغير مسيطر عليه أو متحكم فيه، وبناء على ما سبق يُمكن تحديد مصطلح المجال العام في فكرةٍ أساسيةٍ تتمثل في عدم إمكانية ممارسة الديمقراطية دون إتاحة الإمكانية لكل فرد للتعبير عن حاجاته ورغباته والمشاركة في الجدل وتقديم المقترحات والانتقادات، وذلك في إطارِ حريةٍ حقيقيةٍ؛ حيث يتم هذا التعبير الحر فيما يسمى بـ "الفضاء العام" الذي يشمل مختلف فضاءات النقاش العام التي تتكون فيها الآراء، مثل: المكتبات العامة والمقاهي ومختلف المنابر والأماكن التي تقع فيها مناقشة الشأن العام بشكل عقلاني يقوم على قوة الحجة.

ويتطلب تشكل المجال العام توافر أربع افتراضات حسب هابرماس Habermas، وهي:

- **الفرض الأول:** إتاحة حيز للأفراد يمكّنهم من المناقشة والحوار حول القضايا الهامة، وتبادل الآراء بناءً على مبدأ المساواة في المستوى الاجتماعي والاقتصادي كشرطٍ من شروط المشاركة والحوار.
- **الفرض الثاني**: يرى أن تعدد الجماهير في مجالات عامة متعددة يبتعد عن فكرة المجال العام الديمقراطي، الذي ينبغي أن يكون مجالاً عامًا أو مجالاً واحدًا شاملاً ورابطًا بين جميع أفراد المجتمع.
- **الفرض الثالث:** يرى أن النقاش الذي يتم في المجال العام ينبغي أن يقتصر على الاهتمام بالحوار ومناقشة القضايا العامة الشائعة المَعنية بالصالح العام.

- **الفرض الرابع:** يرى أن إطار العمل الديمقراطي للمجال العام يتطلب انفصالاً بين المجتمع المدني والدولي.

في ضوء ما سبق يُمكن فهم نظرية هابرماس Habermas من خلال النموذج المفاهيمي التالي:

شكل رقم ٤

لاشك أن نظرية هابرماس Habermas للمجال العام زودت الكثير من العلماء بمنهجٍ نظري قابل للتطبيق على الإنترنت، كفضاءٍ مفتوح للمناقشة والتداول؛ نتيجةَ الطبيعة المفتوحة للإنترنت، والتدفق الحر للمعلومات، ففي الوقت الراهن فإنَّ العلماء يعدون طبيعة الاتصالات اللامركزية على الإنترنت ثنائية الاتجاه؛ إذ يُمكن أن توفر خطاباً منطقياً وعقلانياً مستقلاً بذاته يساهم في تشكيل الرأي العام الذي يؤثر في عمليات صنع القرار، وتَكمن قوة الإنترنت كمجال عام في أن أي موضوع قد يستغرق شهرًا أو شهورًا ليصبح مسألةً عامة قديمًا، أصبح اليوم لا يستغرق أكثر من بضعِ ساعات أو أقل ليكون موضوعًا منشورًا ومتاحًا للنقاش العام في لحظة إنتاجه.

وبتطبيق نظرية المجال العام في السياق الافتراضي، يمكن القول أنه بعد الانتقال إلى الويب ٢.٠ ظهرت ممارسات جديدة، وحدث تحولٌ في طبيعة المجال العام، ليكون أكثر مرونةً واستجابةً لاحتياجات المُشاركين، حيث وسع من قدرة المجتمع المدني على المشاركة والتفاعل،

كما أنه وسع من نطاق المجال العام ذاته لينشأ مجالٌ عامٌ يتأسس على شبكة الإنترنت، وقد عَرّفت عددٌ من الكتب المجال الذي وفرته الإنترنت والإعلام الرقمي بـ "المجال العام الافتراضي" أو ما سماه Benkler بـ"المجال العام الشبكي"، حيث تبنى الكثيرُ من الباحثين تصور هابرماس Habermas للمجال العام والنظرية الديمقراطية التشاركية مُفترضين أن الإنترنت تزود بمجال عام.

لذلك أوضح (أبو دوح، ٢٠١٩) أن بزوغ المجال العام الافتراضي كان بتأثير ثورةِ الاتصال والمعلومات، ومن ثم لعبت وسائل الاتصال الحديثة دورًا محوريًا في بناء الفضاءات العامة (المادية والرقمية) في المجتمعات، وذلك في ظلّ اتساع استخدام الإنترنت وتطور وسائل الاتصال وتنوعها مثل: (الهواتف الذكية، الأجهزة اللوحية، مواقع التواصل الاجتماعي) مما ساهم في تشكيلِ علاقاتٍ تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني، وتفاعل الوجه بالوجه، وشكلَ مستخدموه الذين تجمعَ بينهم اهتمامات مشتركة مجتمعًا يُطلق عليه "المجتمع الافتراضي" وهو عبارة عن "تجمعات اجتماعية تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم يتقاربون ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الحاسوب ويتبادلون المعارف والأفكار والآراء فيما بينهم ويُكونون الصداقات" (يسين، ٢٠١١).

إنَّ الحديث عن المجتمعات لا يستقيم دون الحديث عن نشاطٍ اتصالي يمكن الأفراد والجماعات من إشباع حاجات لا يمكن إشباعها اعتمادًا على مجهوداتٍ فرديةٍ؛ فالاتصالُ هو فعل جماعي ذو سيرورة اجتماعية، يعتمد على عدةِ أنساقٍ مترابطةٍ فيما بينها بحيث تُكوّن فضاءً اتصاليًا "المجال الافتراضي العام"، ومن ثَـمَّ ظهرت أجيال مختلفة وآراء عامة متأثرة بأفكار وعادات مختلفة عن مجتمعها الأصلي، وهذا يجسد مفهوم العولمة وحلم القرية الصغيرة، الذي من خلاله تمَّ تقسيم الواقع في العقل البشري إلى موضوعي وافتراضي.

إلا أن الانتشار الواسع لتقنيات المعلومات أدى إلى خلقِ مشاكل وتهديدات جديدة استُخدمت بنشاطٍ في الآونة الأخيرة من قِبل أنواعٍ مختلفةٍ من الأفراد المُهتمين بالربح المالي غير المشروع؛ حيث تدفقت إمكانات الفضاء الافتراضي في أيدي أفراد وشركات ومواقع إلكترونية أكثر خطورةً يستخدمون برامج للتجسس على الأفراد، ومن ثم أخذ معلوماتهم الشخصية

الموجودة في هواتفهم وحواسيبهم واستخدامها بعدة أشكال أو بيعها لجهات أخرى، وبالتالي تتعدى على حريتهم الشخصية، وتقتحم فضاءهم الخاص.

لقد فرض النقاش حول الفضاء العمومي نفسه بإلحاح؛ تزامنًا مع بروز الوسائط الاتصالية الجديدة بكونها إشكالية بنيوية متزايدة التعقد (Pieter,2005) وأصبح من الضروري فهم تقاطعات الحيز الافتراضي والفضاء العمومي في سياقاتهما المترابطة، وفي هذا الصدد يقترح جون مارك فيري Jean Marc Ferry مقاربةً مختلفةً للفضاء العمومي، تنطلقُ من منظور إشهار الأفكار والآراء والأحداث الاجتماعية وآلات تمثيلها، حيث يراه الإطار الذي تتحققُ من خلاله عملية التمثيل الإعلامي للأحداث الاجتماعية والسياسية والثقافية، فهو فضاء تواصلي وسائطي، حيث تشكل وسائط الإعلام التي يتعرض لها جمهور واسع الفضاء العمومي، ويصبح الوسيط الذي تنظر الإنسانية من خلاله إلى نفسها.

أما لويس كيري Louis Quere فيرى أن الفضاء العمومي هو فضاءٌ للبروز والظهور والإطلالة على المشهد العمومي من العالم الموضوعي المادي، وذلك من خلال آليات الإشهار العمومي، وهنا تمثلها مواقع التواصل الاجتماعي، ببعديها وهما: البعد الخطابي، والبعد التمثيلي سواءً كان بصريًا أو رمزيًا، فهو بالدرجة الأولى فضاء إعلامي، والمجال العام حسب تصور Quere النظري عبارة عن حقيقة اجتماعية تتأسسُ على أبعاد رمزية وتمثيلية، وتتمظهر ضمن فضاءات فيزيقية وسوسيومكانية وإعلامية، بواسطة ممارسات ثقافية سوسيولوجية، وهو بذلك يستند إلى تصورات جوفمان Goffman النظرية، الذي يرى بدوره أن الحياة الاجتماعية عبارة عن مسرح مشهدي للأشخاص والأحداث، فالفاعلون الاجتماعيون والأفراد يعيشون جزءًا كبيرًا من حياتهم وتجربتهم ضمن وسطٍ من التلقي والإدراك المشترك نحو بعضهم البعض ونحو أفعالهم وتصرفاتهم، وهذا يلعب دورًا استراتيجيًا ودالاً في ضبط السلوكيات وتأسيس العلاقة وصياغة تشكيل الهوية الفردية والذات كحقيقةٍ تفاعلية.

وحتى في الظهور الفردي ومسرحة الذات، ما زال الأفراد يقعون في فجوة الفهم بين الافتراضي والواقعي؛ فنجدهم يفقدون الإحساس بالزمان والمكان عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ويضخمون هوياتهم الافتراضية لتحقيق المشاهدات، ويحررون ذواتهم من القيود

المجتمعية ومنها: (العرف، الثقافة، القانون، الدين أحيانًا) ويمارسون حياةً افتراضيةً لا تمس للواقع بصلة، لذلك ينهار كل ذلك عند اصطدامه بالواقع؛ حين يجد الأفراد أنفسهم في مواجهة الأنظمة والقوانين النابعة من العالم الواقعي، حيث تتدخل القوانين لتحمي الأفراد من الجرائم المعلوماتية في المجال الافتراضي، وهذا ما رفضه هابرماس Habermas حول مفهوم المجال العام، حيث أكد استقلال هذا الفضاء تمامًا عن الدولة لتحقيق الحرية والديموقراطية، إلا أن ذلك قد لا يبدو ممكن التطبيق في المجال الافتراضي؛ لأنه بلا قانون ستَحل الفوضى وتزداد معدلات الجرائم المعلوماتية.

ج. **نظرية العالم الاجتماعي (الحقل) لبيير بورديو Pierre Bourdieu:**

قدم عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu نظرةً جديدةً للمجتمع أو كما يطلق عليه "العالم الاجتماعي"، الذي اختلفت فيه رؤيته عن رؤيةِ سابقيهِ من علماء الاجتماع أمثال: كارل ماركس، وإيميل دوركايم وتالكوت بارسونز، فهذا العالم يتكون عند بورديو Bourdieu من عدة مستويات أو حقول تتعلق بالسلطة ورأس المال وعلاقات القوة والصراعات؛ من أجل المحافظة أو من أجل تغيير علاقات القوة، كما هو الحال في باقي المجالات الاجتماعية، وما يدورُ بداخلها لا يهدف دائمًا إلى التغيير ونشر الديمقراطية كما يدعي بورديو Bourdieu ، بل يؤدي غالبًا إلى فرض الهيمنة وتأييد الأوضاع، وبالتالي لا بد من إبراز ديناميتي الفضاء الاجتماعي العمومي "المجال العام": دينامية التغيير ودينامية الحفاظ.

وعلى الرغم من ذلك تبنى بورديو Bourdieu في أبحاثه السوسيولوجية المقاربات الماركسية ذات الأساس الجدلي؛ فيرى أن التنافس والصراع وظيفتان أساسيتان للمجتمع، إلا أن هذا الصراع والتنافس يتشكلان في مختلف الحقول والفضاءات المجتمعية الفرعية، قبل أن يتحدد على صعيد المجتمع الماكرو سوسيولوجي، ومن ثم تتميز هذه الحقول بوجودِ تفاوضٍ طبقي واجتماعي خاص يوجد به مسيطرون ومسيطر عليهم، بتعبير آخر: إذا كان المجتمع حسب المقاربة الماركسية قائم على صراع الطبقات، فإنّ الصراع حسب بورديو Bourdieu يتشكل أولاً ضمن حقول وفضاءات مجتمعية فرعية قبل أن يتحول إلى ظاهرة اجتماعية عامة.

هذا وقد بلور بورديو Bourdieu نظرية الفعل التي ترتبط بمفهوم الهابيتوس[٥]؛ بمعنى أن الفاعلين المجتمعيين يطورون من الإستراتيجيات التي يتمثلونها عن طريق التنشئة الاجتماعية بطريقة غير واعية؛ بغية التكيف مع ضرورات العالم الاجتماعي، أي أن الهابيتوس عبارة عن: "مجموعة من المواقف والموارد والمكتسبات والقيم والعادات والأعراف والخبرات والتجارب والمعايير، التي يكون الفرد قد استثمرها عن طريق التنشئة الاجتماعية بطريقة لا شعورية؛ بغية استدماجها أثناء مواجهة الوضعيات المعقدة في العالم الاجتماعي" لهذا يكون الهابيتوس وسيطًا بين الفعل والمجتمع أو بمثابةِ الأنا الأعلى الذي يتوسط الذات والأنا والمجتمع بالمفهوم السيكولوجي.

ومن المفاهيم الهامة التي تَبناها بورديو Bourdieu مفهوم الرأسمال الذي اعتمده على غرار ماكس فيبر Max Weber، حيث يرى أن الصراع لا يتخذ دائمًا طابعًا اقتصاديًا إذ قد يكون صراعًا ثقافيًا، ومن ثَـمَّ فإنَّ الرأسمال يعد عاملاً مهمًا في تحريك المجتمعات، وقدد حددَ بورديو أربعة أنماط مختلفة من الرساميل[٦] التي يملكها الفاعل الاجتماعي، وهي:

- **الرأسمال الاقتصادي**: يقيس موارد الفرد المادية والمالية، ويرصد سنواته وممتلكاته ويحدد دخله الشهري والسنوي.
- **الرأسمال الثقافي:** يقيس موارد الفرد الثقافية، مثل: الدبلومات والشهادات العلمية والمهنية والمنتوج الثقافي من مقالاتٍ وكتبٍ ودراساتٍ وأعمال إبداعية وثقافية وفنية، ومقدار كفاءاته، وما يملكه من مهاراتٍ ومواهب وقدرات معرفية ومهنية وحرفية في مجال الثقافة.

---

[5] يعرف بورديو الهابيتوس بأنه نسق من التكوينات الإدراكية المكتسبة عبر الزمن والتربية والتنشئة والأوضاع الاجتماعية وهو تعبير عن استبطان الشروط الموضوعية للوجود الاجتماعي على نحو سيكولوجي، وهو بوضعيته هذه يضفي المشروعية على وضعيات الفردية والجمعية اجتماعية مهمة مثل التحيزات الطبقية والعنف الرمزي والشعور بالهوية

[6] الرساميل" تشير إلى الموارد المالية المستخدمة من قبل الشركات لتمويل عملياتها وتحقيق نموها، لذلك استخدم المصطلح بدلاً من " "رؤوس الأموال" التي تشير إلى المبلغ الإجمالي للأموال التي يتم استثمارها

- **الرأسمال الاجتماعي:** يقيس ما يملكهُ الفرد من علاقاتٍ اجتماعيةٍ ومعارف وصداقات تعود إلى ذكائه الاجتماعي الذي يستثمرهُ لربط مجموعة من صلة الرحم والقرابة والصداقة والزمالة.
- **الرأسمال الرمزي:** يتضمن الرأسمال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وبهذه الأنماط يتميز الفرد مجتمعيًا عن باقي الأفراد الآخرين.

هذا، ويمكن يمكن فهم نظرية بورديو Bourdieu من خلال نموذج المفاهيم التالي:

(الهابيتوس x الرأسمال) = الذات

شكل رقم ٥

وبتطبيقِ نظرية العالم الاجتماعي (الحقل) في السياق الافتراضي، يمكن القول أن حقل التواصل الاجتماعي يواجه ازديادًا في أعداد الفاعلين الشبكيين داخل الحقل، وتعدد استراتيجيات التفاعل، وسهولة الولوج إليه، كما تزداد فرص ممارسة التخفي أو ارتداء الأقنعة الرقمية بواسطة الأدوات التقنية الاجتماعية التي تؤمنها منصات التواصل الاجتماعي، لذلك لابد من التغاضي عن بعض الممارسات الاتصالية أو ما ينشر عبر الصفحات الافتراضية؛ ليعبروا من خلاله عن ذاتٍ ثانيةٍ اصطنعوها لتتوافق مع ذاتهم المفارقة التي قد تُمارس أنشطةً تفاعليةً لا

يريدوا الإفصاح عنها أمام الآخر، علاوةً على ذلك، فإنَّ تكاليفَ الحصول على رأسمال رمزي عمليةٌ غير مكلفة مقارنةً بالحقول الاجتماعية الأخرى في حقل التواصل الاجتماعي.

إن ممارسة التفاعل ضمن الحقل من وجهةِ النظرية البوردية هي محاولة لرد اعتبار الفاعل الاجتماعي من كونِ تلك الممارسة نتاج لتفاعلٍ معقدٍ بين عوامل ذاتية وخارجية موضوعية، وبالتالي فإنّ الأفعال ليست ميكانيكية أو مبنية على قاعدة معينة، بل توصف بأنها إستراتيجية.

وفي شأن متصل، حاولَ بورديو Bourdieu أن يفسر منطق الممارسة للفاعل الاجتماعي ضمن نطاق علائقي، رافضًا بذلك النظام الخطي لتفسير الممارسات، مؤكدًا أن الممارسة هي الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي، وليس مجرد أداء أدوار بداخله، في تجاوز بين الموضوعية والذاتية وإظهار مدى التكامل.

وقد بحث كلٌّ من: كاسبي وغورسكي Caspi & Gorskyعن المُسببات أو الدوافع الذاتية للمُمارسات الخادعة التي يُمارسها الفاعل الاجتماعي داخل الحقل، ووجدا أن المتعة هي أكثر الدوافع شيوعًا للخداع على الإنترنت، ومن ناحية أخرى كان هناك الانشغال بالخصوصية، لذلك يشعرُ معظم الناس بالتمتع في عملية الانخراط في الخداع على الإنترنت، وتنقل الذات بين الهوية الذاتية والهوية الافتراضية المُصطنعة التي تُؤمّن مزيدًا من الحرية والمرونة، وتساعد على لعب ألعابِ التخفي الرقمي بفعالية، لهذا يتبنى العديدُ من المستخدمين أو الفاعلين هذه الإستراتيجية التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي في إطار لعبةِ الحقل؛ من خلال الانفصال عن الهوية الذاتية لصالح الهوية المُتخيلة أو المُصطنعة المبنية.

وبذلك تظهر هنا إمكانية الانخراط في الجريمة المعلوماتية؛ لأننا في هذا الإطار نكون أمامَ عددٍ من الهابيتوستات المختلفة للفاعلين الشبكيين في نطاق اقتصاد الاهتمام، والقوة الكامنة للسلطة الرمزية كقوةٍ سحريةٍ كاريزماتيةٍ في إدارةِ قوة الإخضاع، ويغوي زخم المنافسة على رأس المال الاجتماعي الافتراضي ورأس المال الثقافي الافتراضي الفاعلين الشبكيين على تبني المزيد من الفردانية النرجسية لإنتاج المحتوى الرقمي، لتحقيق مزيدا من الرساميل الرمزية (مادية كانت أو معنوية).

٦- المناقشة:

إنَّ محاولةَ فهم الجريمة المعلوماتية يمرُّ بحيثياتٍ متعددةٍ ومعقدة، ويتطلب الرجوع باستمرار إلى النظريات العلمية لتفسيرها وإعطائها طابعًا علميًا، وذلك من خلال التعمق في دراسة هذه الظاهرة؛ بوصفها ظاهرةً عصريةً وليدةً للتكنولوجيا وعالم الاتصال، حيث باتت ضرورةً لحياتنا اليومية، وتفرض علينا ممارسات جديدة في العالم الافتراضي، وفي الوقت ذاته لابد من اتساقها مع بناء المجتمع وثقافته (العالم الاجتماعي الواقعي).

وبالرغم من ثراء الحقل السوسيولوجي بالعديدِ من النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، ومحاولة إسقاطها على السلوك العصري في ارتكاب الجريمة ومحاولة تفسيرها، إلا أن الحاجة لمزيدٍ من الدراسات كون الجريمة المعلوماتية ظاهرة مستحدثة وفي تطورٍ دائم ومستمرٍ يستلزم تكثيف البحث والدراسة من قبل المختصين في علم الاجتماع الجنائي للوصول إلى مسارات علمية جديدة لفهم وتفسير مثل هذه الظواهر.

١. ٦. الآثار النظرية والعملية:

- **الأهمية العلمية**: تكمن في تسليط الضوء على النظريات السوسيولوجية الحديثة، وتطبيقها على الجريمة المعلوماتية، حيث تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة إضافةً علميةً لتراث علم الاجتماع الجنائي.
- **الأهمية العملية**: تظهر من خلال استيعاب نوع المخاطر المُستحدثة والحد منها داخل المجتمع، والتقليل من آثارها وزيادة الوعي لمُستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بمخاطر الجريمة المعلوماتية، وبأخذِ الحيطة عند استخدامها.

٢. ٦. قيود البحث والتوصيات المستقبلية:

- هناك حاجة لتوضيح بعض المفاهيم المغلوطة المُستخدَمة عبر الفضاء الافتراضي، مثل: الحرية الخصوصية وغيرهما من المصطلحات التي تدخل ضمن هذا البحث ثقافيًا، وتتعلق بالفرق بين الافتراضي والواقعي.
- هناك حاجةٌ لمزيدٍ من الدراسات الاجتماعية حول الجريمة المعلوماتية ضمن السياقات المجتمعية والثقافية؛ وذلك للوصول إلى حلولٍ تسهم في الحدِ من انتشارها.

٧- الخاتمة:

خلاصة القول إنَّ الفضاء الافتراضي أفرزَ ثقافةً موازيةً لا يُمكن التغاضي عن تأثيرها، إذ غيرت مفهوم الفعل الاجتماعي الثقافي التقليدي من حيث التفاعل، كما جذبت مواقع التواصل الاجتماعي شريحة واسعة من الشباب؛ للتعبير من خلالها عن كل ما يجول في خواطرهم ومكنوناتهم، وهو ما جعل الخطورة ماثلة من ناحية المضامين والمحتوى المتداول الذي قد يجعلهم ضحيةً مثاليةً لجناةٍ متحفزين، يستهدفون الشباب في المجتمعات؛ بوصفهم رأس المال الاجتماعي الأهم؛ ليتمكنوا من تهديد الأمن القومي، ونشر الأفكار الضالة والمنحرفة؛ من خلال أطرٍ من التمييز المُزيّف الذي يخلط بين حدود العالم الافتراضي والعالم الاجتماعي الواقعي والبناءات الثقافية لكل منهما، مما يطمئن الشباب خلف معرفات وهمية في عالمهم الافتراضي، ويدفعهم إلى ارتكاب الأفعال المتهورة، باختلاف الدوافع، ثُم يَجدون أنفسهم في مواجهة قوانين العالم الاجتماعي الواقعي.

المراجع

١. Adam M., B. T. (2009). Online Activites, Guardianship and Malware Infection: An Examination of Routine Activites Theory . international Journal of Cyber Criminology (IJCC), 410.

٢. BRYL P. ARIOLA, E. R. (2018). Cybercrime Awareness and Perception . SMCC Criminal Justice Journal, 19-29.

٣. Cyber Crime Statistics And Trends. (n.d.). Retrieved from Go-Globe: https://www.go-globe.com/cyber-crime-statistics-and-trends-infographic/

٤. Friedman, T. (2007). The World is Flat 3.0: A brief History of the Twenty-first Century. New York: NY: Picador.

٥. Pieter, B. (2005). Habermas' heritage, The future of the public sphere in the network society. First Monday University of Illinois at Chicago, 1-4.

٦. The Latest 2024 Cyber Crime Statistics (updated February 2024). (2024, 2 23). Retrieved from AAG: https://aag-it.com/the-latest-cyber-crime-statistics/

٧. إبراهيم، خالد ممدوح (2019) الجرائم المعلوماتية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

٨. البيومي، إبراهيم (2010) أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية.

٩. خريسان، باسم علي (2021) الفضاء السيبراني (مدخل إبستيمولوحي)، بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع.

١٠. الخنين، حمد بن عبدالله (2008) الجرائم المعلوماتية وقضاياها المستجدة، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية.

١١. الراشد، بندر بن عبدالعزيز (2019) الانعكاسات الاجتماعية للانتهاكات الناتجة عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الضحايا، الرياض: المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية - مركز الدراسات والبحوث.

١٢. زروقة، إسماعيل (2019) الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية.

١٣. سعدات، محمود فتوح (2015) خصائص الجرائم المعلوماتية وصفات مرتكبيها في ظلّ مجتمع المعلوماتية، المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية علوم الحاسب والمعلومات.

١٤. شحاتة، خالد السيد (2023) علم الجريمة الرقمي ومداخله السوسيولوجية الحديثة المُفسرة للجريمة في مجتمع الرقمنة، نموذج نظري، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية.

١٥. شنيب، جمعة وميلاد الهديف (2022) الجرائم الإلكترونية، مجلة التربوي.

١٦. عبدالرؤوف، بوديسة بجاد (2022) آليات التحري عن الجريمة الإلكترونية في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 107-87.

١٧. كتفي، ياسمينة وسليمة بوخيط (2021) ظاهرة الجريمة في ضوء المقاربات النظرية المُفسرة لها، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة.

١٨. محمد، وفاء محمد (2021) الأبعاد الاجتماعية الإلكترونية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد٢٧، الجزء الثالث، مصر.

١٩. محمود رجب فتح الله (2019)، الوسيط في الجرائم المعلوماتية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

٢٠. محمود، خالد وليد (2011) شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغير في العالم العربي، بيروت، مدارك إبداع.

٢١. نعيم، سعيداني (2013) آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، Retrieved from ، جامعة باتنة١-http://theses.univ : batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_details/4151---------

٢٢. الوريكات، محمد (2008) نظريات علم الجريمة، عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

٢٣. يسين، السيد (2011) آفاق المعرفة في عصر العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٤. البيانات المفتوحة، (n.d.). Retrieved from . https://od.data.gov.sa/Data/ar/dataset/1441/resource/facd2544-9859-40b8-806a-3529fcf77202